

Distr.
GENERAL

A/48/357
31 August 1993
ARABIC
ORIGINAL: SPANISH

الجمعية العامة



الدورة الثامنة والأربعون
البنود ١٨ و ٥١ و ٧٩ و ٨٠ و ١٠٩ و ١١٥
من جدول الأعمال المؤقت*

تنفيذ إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة

تنفيذ قرارات الأمم المتحدة

استعراض تنفيذ الإعلان الخاص بتعزيز الأمن الدولي

تعزيز الأمن الدولي

حق الشعوب في تقرير المصير

مسائل حقوق الإنسان

رسالة مؤرخة ٣٠ آب/أغسطس ١٩٩٣، موجهة إلى الأمين العام
من الممثل الدائم لفينيا الاستوائية لدى الأمم المتحدة

بناء على تعليمات من حكومتي، يشرفني أن أرفق لكم طيه البيان الذي أصدرته الحكومة ردا على استغزات مملكة اسبانيا وتهديداتها المتواصلة للسلامة الإقليمية لفينيا الاستوائية وسيادتها، التي بثتها مؤخرا الإذاعة الخارجية الاسبانية في ٢٧ آب/أغسطس ١٩٩٣ (انظر المرفق).

وأكون شاكرا لو تفضلتم بالعمل على تعميم هذه الرسالة ومرفقها بوصفهما وثيقة من وثائق الجمعية العامة في إطار البنود ١٨ و ٥١ و ٧٩ و ٨٠ و ١٠٩ و ١١٥ من جدول الأعمال المؤقت.

(توقيع) داماسو أوبيانغ أندونغ
السفير، الممثل الدائم

* A/48/150 و Corr.1.

.../..

010993

010993 010993 93-48046

المرفق

بيان صادر عن حكومة غينيا الاستوائية في ٢٨ آب/أغسطس ١٩٩٢

أذاعت الحكومة الاسبانية أمس، ٢٧ آب/أغسطس ١٩٩٢، في الساعة ١٧/٠٠، عبر موجات الإذاعة الخارجية الاسبانية في برنامجها الموجه إلى غينيا الاستوائية، بيانا صادر عن مكتب الإعلام الدبلوماسي بوزارة العلاقات الخارجية، يتضمن تهديدات للسلامة الإقليمية والسيادة الشعبية لغينيا الاستوائية موجهة بحجة حماية سلامة الأسبان والممتلكات الاسبانية في غينيا الاستوائية، ولا سيما فرق التعاون الاسبانية.

وبوسع حكومة غينيا الاستوائية أن تثبت للمجتمع الدولي أن الحكومة الاسبانية ودوائر سياسية اسبانية معينة لم تأخذ مواقف محايدة إزاء العملية السياسية الجارية في غينيا الاستوائية لإقامة الديمقراطية. وبذلك البيان الإعلامي أبلغونا أنهم يؤيدون تبرير العنف الذي تمارسه بعض أحزاب المعارضة السياسية، وأن تلك الأحزاب دأبت على العمل بتوجيه وإرشاد من الحكومة الاسبانية ودوائر سياسية اسبانية معينة.

وترى حكومة جمهورية غينيا الاستوائية أن البيان الإعلامي المذكور يكشف محاولة الحكومة الاسبانية التدخل في الشؤون الداخلية لغينيا الاستوائية، ورغبتها في تغيير الحكومة الراهنة عن طريق آليات غير دستورية.

لقد نادى حكومة غينيا الاستوائية في عدة مناسبات بالتعايش الطيب بين جميع أهالي غينيا الاستوائية والرعايا الاسبان الذين يقيمون على ترابها الوطني لأسباب تتعلق بالاقتصاد أو بالسياحة أو بالاستقرار أو بالتعاون. وبالتالي فإن التهديدات التي توجهها الحكومة الاسبانية إلى غينيا الاستوائية لا تتبع أسباب تتعلق بانعدام الأمن بالنسبة إلى المواطنين الاسبان وممتلكاتهم بل هي ذريعة لتبرير التدخل في عملية التوجه السياسي في غينيا الاستوائية بتصرفات ترمي إلى زعزعة الحكومة الدستورية لجمهورية غينيا الاستوائية.

وما يشير دهشتنا هو اهتمام الحكومة الاسبانية البالغ بحماية سلامة أعضاء جاليتها وممتلكاتهم في غينيا الاستوائية في حين أنه معروف أن المصالح الاقتصادية لاسبانيا في غينيا الاستوائية ليست كبيرة وليس لها من حيث الحجم أثر ملموس في الاقتصاد الوطني، نظرا إلى أن الاستثمارات الصغيرة التي تتمثل في شركات للأخشاب ومؤسسات تجارية ما كانت لتدوم لولا التسهيلات والامتيازات المقدمة من حكومة غينيا الاستوائية؛ وخلاصة القول هي أن ممتلكات الرعايا الاسبان تلقى من غينيا الاستوائية حماية أكبر مما تحصل عليه من الحكومة الاسبانية.

وان حكومة غينيا الاستوائية تنهي إلى علم الحكومة الاسبانية أن بلدنا يسوده الأمن المدني الذي يعوز بلدانا أخرى تشهد حالياً أعمالاً إرهابية، وعنصرية، وسياسة فصل عنصري، وعدم استقرار وضياح قيم التعايش السلمي.

وان حكومة غينيا الاستوائية تنهي إلى علم الشعب الاسباني أن التعاون الذي طالما تشدقت به الحكومة الاسبانية لا وجود له، إذ لا يوجد أي برنامج للتعاون بادرت به الحكومة الاسبانية، وفرق التعاون الموجودة في غينيا الاستوائية قابعة لا تحرك ساكناً، في سفارة مملكة اسبانيا في ملايو. ولم تكن تكاليف هذا التعاون في السنوات الثلاث الماضية متناسبة مع البرامج المنفذة، الأمر الذي يستوجب من الحكومة الاسبانية أن تبرر لشعبها مصير الموارد الضخمة التي تدعي أنها توجهها لتنمية غينيا الاستوائية. ونحن نسأل: ماذا حدث بشأن المذكرة التي أعدتها حكومة غينيا الاستوائية وقدمتها رسمياً إلى الحكومة الاسبانية مطالبة فيها بتدخل ديوان المحاسبة الاسباني؟

إن حكومة غينيا الاستوائية تود أن تذكر الحكومة الاسبانية أن مبدأ الالتزام بعدم التدخل في المسائل الواقعة ضمن الولاية الداخلية للدول ينص، في جملة أمور، على ما يلي: أنه لا يحق لأي دولة أن تطبق أو تشجع على استخدام تدابير اقتصادية أو سياسية أو من أي نوع آخر للضغط على دولة أخرى من أجل منعها من ممارسة حقوقها السيادية، والحصول منها على مزايا من أي نوع. وبالتالي، وبموجب هذا المبدأ، يجب على الحكومة الاسبانية أن تمتنع عن تنظيم أي أنشطة مسلحة ترمي إلى تغيير نظام غينيا الاستوائية أو حكومتها بالقوة، وعن تأييدها أو تشجيعها أو تمويلها أو التحريض عليها أو السماح بها.

ولذلك يتعين تحميل الحكومة الاسبانية، نظراً إلى موقفها المنحاز، مسؤولية أي انحراف عن عملية إقامة الديمقراطية في غينيا الاستوائية، ومسؤولية المساس بالجو الطيب الذي ينبغي أن يسود العلاقات الدبلوماسية والتعاون بين الشعبين والحكومتين.
